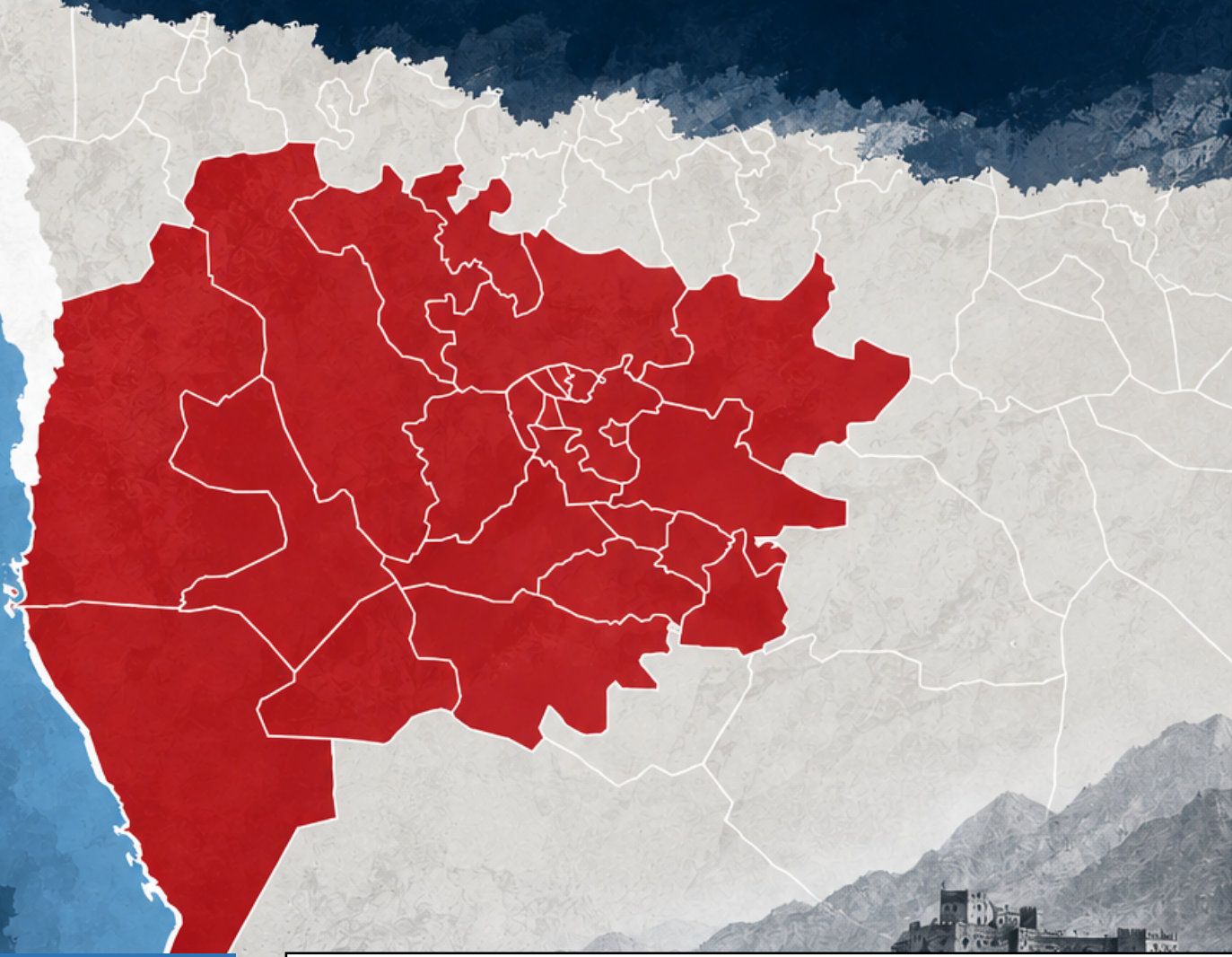




أرياف تعز: المدنيون تحت الهجوم

تقرير حقوقي يوثق الانتهاكات بحق المدنيين والأعيان المدنية في أرياف تعز الجنوبية والغربية.

www.samrl.org

info@samrl.org

أكتوبر ٢٠٢٦

سام للحقوق الحريات

من نحن؟

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.



SAM
Rights & Liberties

قالت منظمة سام لحقوق والحريات إن جماعة الحوثي ارتكبت خلال الأيام الماضية سلسلة من الانتهاكات بحق المدنيين والأعيان المدنية في عدد من قرى وأرياف محافظة تعز الجنوبية والجنوبية الغربية ، شملت القصف المدفعي وقذائف الهاون واستخدام طائرات مسيرة، وقتل وإصابة مدنيين، واقتحام وتفتيش منازل، واحتجاز أشخاص ونقل بعضهم إلى أماكن غير معلومة، إلى جانب تقارير عن تفجير منازل.

وتأتي هذه الوقائع في سياق اتساع رقعة الأعمال القتالية التي بدأت مع تصعيد جماعة الحوثي عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية في 3 سبتمبر/أيلول 2026 على الساحل الغربي لمحافظة تعز، وما أعقب ذلك من سيطرتها على مناطق في باب المنذب، قبل أن تمتد المواجهات لاحقاً نحو **الحزام الريفي الجنوبي والغربي لتعز**، الممتد عبر الحجرية والتربة والمسراخ والقرى المتصلة بها جنوباً، وصولاً إلى جبل حبشي والريف الغربي من جهة أخرى.

ولا تمثل هذه المناطق مجرد امتداد ريفي لمدينة تعز؛ فهي تضم تجمعات سكانية واسعة، وتشكل جزءاً من شبكة الطرق والممرات الحيوية التي يعتمد عليها السكان في الوصول إلى المستشفيات والأسواق والخدمات الأساسية، كما تربط مدينة تعز بمناطق الحجرية ولحج وعدن والساحل الغربي، الأمر الذي يجعل اتساع القتال فيها ذا أثر مباشر على حياة المدنيين وحركتهم ووصولهم إلى الاحتياجات الأساسية.

وتكتسب هذه الجغرافيا أهمية إنسانية خاصة لسكان تعز؛ فخلال سنوات إغلاق الطرق الرئيسية من المدينة وإليها، اضطر المدنيون إلى الاعتماد على طرق جبلية طويلة وشاقة تمر عبر هذه المناطق للوصول إلى بقية المحافظات، وهو ما أثر بصورة مباشرة على حركة المرضى ونقل المواد الغذائية والأدوية والمساعدات الإنسانية. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش أن إغلاق طرق تعز أجبر السكان على استخدام مسارات جبلية خطيرة، وحوّل بعض الرحلات التي كانت تستغرق دقائق إلى ساعات، وأعاق حركة الأشخاص والسلع والخدمات الأساسية.

ومع اتساع القتال اليوم إلى هذه المناطق، تتزايد المخاوف من أن يؤدي استمرار المواجهات أو إغلاق الطرق والممرات الحيوية إلى فرض عزلة أشد قسوة على مدينة تعز، وإعادة إنتاج ظروف الحصار بصورة أكثر وطأة. ومن شأن ذلك أن يضع أكثر من مليوني شخص أمام مخاطر متزايدة تتعلق بالحصول على الغذاء والدواء والعلاج والتنقل الآمن، بينما سيكون الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى والفئات الأكثر ضعفاً أول من يتحمل تبعات أي إغلاق أو تعطيل طويل لهذه المنافذ.

وترى سام أن خطورة هذا التوسع لا تقاس فقط بعدد القتلى والجرحى، بل أيضًا بما قد يفرضه من تغييرات قسرية على الحياة اليومية للسكان. فاستمرار المواجهات في هذه الجغرافيا قد يدفع مزيدًا من الأسر إلى النزوح، ويقيّد حركة المواطنين بين القرى والمدينة، ويرفع كلفة الوصول إلى الخدمات الأساسية، ويضعف قدرة المستشفيات والأسواق وسلاسل الإمداد على العمل بصورة طبيعية. ومع استمرار التصعيد، قد تتحول هذه المناطق من ممرات للحياة والحركة إلى مساحات خوف وعزلة، بما يفاقم هشاشة السكان ويضاعف آثار الحرب على الفئات الأكثر احتياجًا للحماية.

الأفضل صياغتها بحيث تشرح خصوصية الحرب داخل القرى، مع نسبة الأفعال إلى ما وثقته سام، وتجنب الجزم بالنية ما لم تتوافر أدلة عليها:

عندما تصل الحرب إلى القرية

تختلف مخاطر القتال في أرياف تعز عن تلك التي تفرضها جبهة عسكرية معزولة؛ فالمواجهات تجري وسط قرى مأهولة تتداخل فيها مواقع القتال مع حياة السكان اليومية. وبحسب الوقائع التي جمعتها سام، تتقدم مجموعات مسلحة تابعة لجماعة الحوثي إلى بعض القرى والمناطق الريفية، وتتمركز في المرتفعات والتباب المشرفة على التجمعات السكانية والطرق، ما يزيد مخاطر القصف والقنص وقطع طرق الحركة، ويضع المدنيين في تماس مباشر مع العمليات العسكرية.

وفي هذه البيئة، تقع المنازل والمزارع والطرق والمساجد والأسواق الصغيرة ومصادر المياه ضمن مساحة جغرافية متقاربة، ويعيش فيها أطفال ونساء وكبار سن وأشخاص قد لا يملكون القدرة أو الوسائل اللازمة للمغادرة سريعًا عند اندلاع المواجهات. ولذلك فإن انتقال القتال إلى داخل القرى أو محيطها يجعل السكان أكثر عرضة للخطر، سواء أثناء وجودهم في منازلهم أو خلال تنقلهم بحثًا عن الغذاء أو العلاج أو مناطق أكثر أمنًا.

ويزيد استخدام الأسلحة المتوسطة وقذائف الهاون والطائرات المسيّرة وغيرها من الأسلحة المتفجرة في مثل هذه البيئة من احتمالات وقوع خسائر بين المدنيين، خصوصًا عندما لا يجري التحقق بصورة كافية من طبيعة الأهداف أو لا تُختر وسائل وأساليب القتال التي تحد، إلى أقصى حد ممكن، من الأضرار التي قد تلحق بالسكان والأعيان المدنية.

ولا تتوقف آثار هذه العمليات عند لحظة القصف أو الاشتباك؛ فالخوف من تجدد الهجمات أو القنص قد يدفع الأسر إلى مغادرة منازلها ومزارعها، ويقيّد حركة السكان بين القرى، ويعرقل وصولهم إلى الأسواق والمستشفيات ومصادر المياه، فيما قد تتحول الطرق التي كانت تمثل

شريانًا للحياة اليومية إلى مناطق خطرة أو خطوط مواجهة، بما يزيد احتمالات النزوح والعزلة وفقدان مصادر الرزق.

وتشير الوقائع التي جمعتها سام، مع استمرارها في التحقق من تفاصيل بعض الحالات، إلى **تعدد أنماط الانتهاكات والمخاطر التي يواجهها المدنيون**، بما في ذلك قصف المناطق المأهولة، وإصابة مدنيين بهجمات الطائرات المسيّرة، والقتل داخل المنازل، والمداهمات والاحتجاز، واقتحام وتفتيش المساكن، فضلًا عن تقارير بشأن تدمير منازل وممتلكات مدنية.

القانون الدولي: القرية لا تصبح هدفًا عسكريًا

يفرض القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع التمييز في جميع الأوقات بين المدنيين ومن يجوز استهدافهم، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وتبقى المنازل والقرى والأعيان المدنية محمية من الهجوم ما لم تستوف شروط الهدف العسكري المحددة في القانون.

ولا تصبح قرية بأكملها أو منطقة سكنية هدفًا عسكريًا بمجرد وجود مقاتلين فيها أو بالقرب منها. وحتى عند وجود هدف عسكري مشروع، يجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للتحقق من الهدف وتجنب، أو على الأقل تقليل، الخسائر في صفوف المدنيين والأضرار بالأعيان المدنية. كما يجب تقييم الضرر المدني المتوقع وعدم شن هجوم إذا كان مفرطًا قياسًا بالميزة العسكرية المباشرة والملموسة المتوقعة.

وتؤكد سام أن **صفة مالك المنزل أو ساكنه لا تحدد وحدها الوضع القانوني للمنزل**. فالمنزل الذي يملكه أو كان يقيم فيه قائد عسكري يظل في الأصل عيّنًا مدنية، ولا يفقد حمايته بمجرد هوية مالكه. ولا يمكن معاملته كهدف عسكري إلا إذا كان، في الظروف القائمة وقت الواقعة، يسهم إسهامًا فعالًا في العمل العسكري وكان استهدافه يحقق ميزة عسكرية محددة وفق شروط القانون الدولي الإنساني.

أما بالنسبة للطرق والممرات، فإن الاعتبارات العسكرية لا تمنح أي طرف حق استخدام القيود على الحركة لتجويع المدنيين أو حرمانهم من المواد الضرورية لبقائهم، كما يتعين تسهيل وصول الإغاثة الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وفي حالة تعز، سبق لمنظمات حقوقية أن حذرت من الأثر الإنساني الخطير لإغلاق الطرق على الغذاء والدواء وحرية حركة السكان.

منهجية التوثيق

اعتمدت منظمة سام في إعداد هذا التقرير على معلومات جمعها راصدوها ومصادرها الميدانية في عدد من قرى ومناطق أرياف تعز، وشملت توثيق عدد من الحوادث والوقائع المتعلقة بمقتل وإصابة مدنيين، والقصف، والمداهمات والاحتجاز، واقتحام وتفتيش المنازل، والأضرار التي لحقت بالأعيان المدنية. وعملت المنظمة، حيثما أمكن، على مقارنة المعلومات الواردة من أكثر من مصدر ومراجعة البيانات المتاحة بشأن الضحايا ومواقع وتوقيتات بعض الحوادث، مع إبقاء الوقائع التي لم تكتمل عناصر التحقق بشأنها قيد المتابعة وعدم تقديمها باعتبارها نتائج نهائية.

وواجهت عملية التوثيق تحديات أمنية وميدانية كبيرة مع انتقال القتال إلى القرى والمناطق الريفية، وقال راصدو سام إن الخوف من الانتقام والاحتجاز دفع عددًا من السكان والشهود إلى التردد في الحديث أو مشاركة المعلومات، ولا سيما عبر المكالمات الهاتفية أو تطبيقات المراسلة. كما أعرب بعض من جرى التواصل معهم عن خشيتهم من مراقبة الاتصالات في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، في ظل سيطرتها على البنية المحلية للاتصالات، الأمر الذي حدّ من قدرة الراصدين على إجراء مقابلات مطولة أو متابعة بعض الحالات بصورة مباشرة.

وراعت سام هذه المخاطر عند جمع المعلومات، بما في ذلك حماية هوية بعض الشهود والمصادر وعدم نشر التفاصيل التي قد تؤدي إلى التعرف عليهم أو تعريضهم للخطر. وتشدد المنظمة على أن صعوبة الوصول والمخاوف الأمنية المحيطة بالتوثيق تعني أن الحالات الواردة في التقرير **لا تمثل بالضرورة الحصر الكامل للانتهاكات الواقعة في أرياف تعز، وإنما الوقائع التي تمكنت المنظمة من الوصول إليها وتوثيقها ضمن الظروف المتاحة.**

قصف مناطق مأهولة بالسكان في وادي ثعبات وقرية المنعم

في 30 سبتمبر/أيلول 2026، وثقت سام حادثة قصف بقذائف الهاون طالت **وادي ثعبات، شرقي مدينة تعز**، ووفقًا للمعلومات التي جمعتها المنظمة من مصادر ميدانية، أُطلقت القذائف من اتجاه مواقع كانت خاضعة، وقت الهجوم، لسيطرة جماعة الحوثي في منطقة **تبة السلال**.

أدى القصف إلى مقتل **يوسف عبدالوارث علي محمد، البالغ من العمر 15 عامًا**، بعد إصابته بشظايا متعددة في الرأس، كما أصيبت **عواطف عبدالله، 29 عامًا**، بشظايا في أنحاء متفرقة من جسدها.

وتشير المعلومات التي راجعتها سام إلى أن القذائف سقطت في منطقة مأهولة بالسكان، ولم تتمكن المنظمة، حتى وقت إعداد التقرير، من التحقق بصورة مستقلة من وجود هدف عسكري محدد في موقع سقوط القذائف أو في محيطه المباشر، أو من تحديد الهدف الذي كان الطرف المهاجم يسعى إلى إصابته.

وتشير هذه الواقعة مخاوف جدية بشأن مدى امتثال الهجوم لقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالتمييز والاحتياط أثناء الهجوم. ويتطلب التوصل إلى توصيف قانوني نهائي للواقعة إجراء تحقيق إضافي يحدد، من بين أمور أخرى، **الموقع الدقيق لإطلاق القذائف وسقوطها، والهدف العسكري المفترض، ونوع الذخيرة المستخدمة ودقتها، والمعلومات التي كانت متاحة للقوة المنفذة وقت الهجوم، والاحتياطات التي اتخذت لتجنب أو تقليل الأضرار بالمدنيين**.

وفي حادثة منفصلة، وثقت سام مقتل **أحمد فواز ١٧ عامًا**، وإصابة والدته إثر سقوط قذيفة على **قرية المنعم**. وتشير المعلومات الأولية التي حصلت عليها المنظمة من مصادر ميدانية إلى أن القذيفة أطلقت من منطقة كانت تحت سيطرة جماعة الحوثي.

ولم تتمكن سام، حتى وقت إعداد التقرير، من استكمال التحقق من تاريخ الحادثة وبعض الظروف العسكرية المحيطة بها، بما في ذلك وجود أي هدف عسكري محتمل في المنطقة وقت الهجوم، ولذلك تواصل المنظمة جمع المعلومات المتعلقة بالواقعة قبل الوصول إلى استنتاج نهائي بشأن قانونية الهجوم والمسؤولية عنه.

ومع ذلك، فإن سقوط ذخائر متفجرة في قرى ومناطق مأهولة، وما نتج عنه من مقتل وإصابة مدنيين، يكشف حجم المخاطر التي يفرضها امتداد الأعمال القتالية إلى الأرياف، ليس فقط على سلامة السكان وممتلكاتهم، بل أيضًا على النسيج الاجتماعي المحلي. فاستمرار القتال داخل القرى، وما قد يصاحبه من قتل ومداهمات واحتجاز وتدمير للممتلكات، من شأنه أن يفاقم التوترات بين السكان، ويزيد مخاطر الأعمال الانتقامية والثأرية، ويترك آثارًا اجتماعية قد تستمر حتى بعد توقف العمليات العسكرية.

جبل ضحیح: قصف طال محيط قرى مأهولة

وثقت المنظمة بتاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2026، تعرض **جبل ضحیح والقرى المحيطة به في مديرية المسراخ** لقصف بالمدفعية وقذائف الهاون، في سياق مواجهات مسلحة شهدتها المنطقة منذ ساعات الفجر.

وبحسب المعلومات التي جمعتها المنظمة من مصادر ميدانية، امتد القصف إلى مناطق قريبة من تجمعات سكانية، وأسفر عن مقتل **حسيبة عبدالواحد**، وهي من سكان **قرية النقيل الواقعة أسفل الجبل**.

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن المنطقة كانت تشهد نشاطا عسكريا وقت الهجوم، إلا أن سام لم تتمكن حتى وقت إعداد التقرير من التحقق بصورة مستقلة من طبيعة الأهداف العسكرية المحددة التي كان القصف موجّها إليها، أو من تحديد المواقع الدقيقة لإطلاق القذائف وسقوطها.

. وتكتسب الواقعة خطورة إضافية بالنظر إلى وقوعها في سياق **محاولات تقدم وتسلسل لمقاتلين تابعين لجماعة الحوثي إلى قرى ومناطق ريفية مأهولة، في إطار سعيهم إلى توسيع نطاق السيطرة الميدانية**. فانتقال المقاتلين والاشتباكات إلى محيط التجمعات السكانية، والتمركز في المرتفعات القريبة منها، يضع المدنيين ومنازلهم وطرق تنقلهم في تماس مباشر مع العمليات العسكرية، ويزيد احتمالات تعرضهم للقصف والقنص والنزوح القسري.

وفي هذا السياق، تثير الواقعة تساؤلات جدية بشأن مدى احترام قواعد التمييز والاحتياط أثناء الهجوم، ولا سيما مع استخدام أسلحة متفجرة بالقرب من مناطق مأهولة. ويتطلب التقييم القانوني النهائي تحديد طبيعة الأهداف العسكرية المفترضة، ونوع الأسلحة والذخائر المستخدمة ومدى دقتها، ومواقع إطلاقها وسقوطها، والمعلومات التي كانت متاحة للقوة المنفذة، وما إذا اتخذت الاحتياطات الممكنة لتجنب أو تقليل الخسائر في صفوف المدنيين.

جبل حبشي: إصابة مدني بشظايا

في مساء 4 أكتوبر/تشرين الأول 2026، استقبل قسم الطوارئ في مستشفى الثورة العام بمدينة تعز **عبدالله مهيوب سلطان البريهي، 60 عامًا**، من سكان منطقة العدف في مديرية جبل حبشي ، ووفقًا للمعلومات الطبية والميدانية التي حصلت عليها سام، أصيب البريهي بشظايا متعددة في ساقه في واقعة وقعت في منطقة **العدف**. وتشير المعلومات التي تلقتها المنظمة إلى أن الإصابة وقعت في سياق هجوم نُسب إلى قوات جماعة الحوثيين.

منطقة الهنجر: إصابة ثلاثة مدنيين

في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026، وثقت سام وصول ثلاثة مدنيين مصابين إلى مستشفى الثورة العام بمدينة تعز بعد واقعة أو عدة وقائع في منطقة **الهنجر**.

وصل **عبدالعزیز أمين علي، 25 عامًا**، من سكان **وادي القاضي** إلى المستشفى قرابة الساعة 4:40 مساءً، مصابًا بكسر في ساقه اليسرى. ووفقًا للمعلومات الأولية التي تلقتها سام، نتجت إصابته عن هجوم بطائرة مسيرة نُسبت إلى قوات جماعة الحوثيين،

وفي التوقيت ذاته تقريبًا، استقبل المستشفى **منى علي سيف عبدالله، 60 عامًا**، من سكان **وادي القاضي**، وكانت تعاني من إصابات بشظايا في الساقين والفخذ الأيمن والكتف الأيسر. وتشير المعلومات الأولية إلى إصابتها في هجوم بطائرة مسيرة في المنطقة ذاتها.

كما وصل **مفيد عبدالمجيد الضبابي، 30 عامًا، من سكان بير باشا** إلى المستشفى قرابة الساعة 4:30 مساءً مصابًا بشظايا في الفخذ الأيسر والرأس، إثر واقعة حدثت في منطقة الهنجر.

وتعمل سام على تحديد ما إذا كانت الإصابات الثلاث ناجمة عن هجوم واحد أو عدة هجمات متقاربة زمنيًا، وعلى التحقق من طبيعة الأهداف العسكرية المحتملة في المنطقة، ونوع الطائرة أو الذخيرة المستخدمة، ومدى قرب المدنيين من الهدف المفترض.

مقتل خليل محمد سيف داخل منزله

تلقت سام معلومات من مصادر ميدانية تفيد بأن مسلحين تابعين لجماعة الحوثي اقتحموا منزل المواطن **خليل محمد سيف في منطقة الحجرية** وقتلوه داخل المنزل وعلى مرأى من زوجته وأبنائه.

وتعمل المنظمة على استكمال التحقق من تاريخ الواقعة، وهوية القوة التي نفذت المداهمة، والظروف التي سبقت القتل، وما إذا كان الضحية يحمل صفة عسكرية أو كان يشارك بصورة مباشرة في الأعمال العدائية وقت الحادثة.

وإذا أثبت التحقيق أن خليل محمد سيف كان مدنيًا أو شخصًا خارج القتال وقت مقتله، فإن تعمد قتله يشكل انتهاكًا جسيمًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ويمكن أن يرقى إلى جريمة حرب إذا توافرت العناصر القانونية اللازمة.

كما ينبغي أن يشمل التحقيق تحديد ما إذا كانت عملية اقتحام المنزل قد تمت بغرض القبض عليه، وما إذا كان يشكل تهديدًا وقت الواقعة، وما إذا كانت هناك إمكانية لاعتقاله بدلًا من استخدام القوة المميتة.

مداهمات واحتجاز في مديرية سامع

وثقت سام قيام قوات تابعة لجماعة الحوثي بمداهمات لمنازل في **قريتي المذابة ووقعان في عزلة الجبل بمديرية سامع**.

وبحسب المعلومات التي جمعتها المنظمة، أسفرت المداهمات عن احتجاز كل من **محمد أحمد**

عبده وهزاع عبدالله ناجي.

ولم تتمكن سام حتى وقت إعداد التقرير من الحصول على معلومات رسمية بشأن الأساس القانوني لاحتجازهما أو مكان وجودهما أو تمكينهما من الاتصال بأسرهما. وتشير المعلومات التي جمعتها المنظمة إلى أن احتجازهما ارتبط بمواقفهما المعارضة لجماعة الحوثي ورفضهما لسيطرتها، بما يثير مخاوف من أن يكون الحرمان من الحرية قد تم على خلفية الموقف السياسي أو نشاطهما في مقاومة الجماعة، وليس استنادًا إلى أسباب قانونية واضحة ومحددة. ويستوجب استمرار غياب المعلومات بشأن مكان المحتجزين أو وضعهما القانوني متابعة عاجلة للتحقق مما إذا كان احتجازهما يرقى إلى احتجاز تعسفي أو إلى انتهاكات أخرى مرتبطة بالاختفاء القسري إذا توافرت عناصره القانونية.

احتجاز محمد عبدالسلام ناصر علي في المخا

في **مدينة المخا**، تلقت سام معلومات عبر الاتصال مع تفيد بأن مسلحين تابعين لجماعة الحوثي اقتحموا منزل **محمد عبدالسلام ناصر علي** واقتادوه إلى جهة غير معلومة، كما صادروا هاتفه المحمول وبطاقته الشخصية.

وبحسب المعلومات التي جمعتها المنظمة، لم تكن أسرته، حتى وقت إعداد التقرير، قد تلقت معلومات رسمية بشأن مكان وجوده أو الجهة التي تحتجزه أو أسباب حرمانه من الحرية.

وتشير هذه المعطيات مخاوف جدية بشأن سلامته وضمائنه القانونية. ويتعين على الجهة المحتجزة الكشف عن مكان وجوده، وإبلاغ أسرته بحالته، وتمكينه من الاتصال بهم والحصول على الضمانات القانونية اللازمة.

وإذا ثبت أن شخصًا حرّم من حريته ثم جرى رفض الاعتراف باحتجازه أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده بما يضعه خارج حماية القانون، فقد تتوافر عناصر **الاختفاء القسري**، بحسب الظروف القانونية والوقائعية للحالة.

اقتحام وتفتيش منازل في قدس وبني حماد

تلقت سام كذلك معلومات أولية عن قيام قوات تابعة لجماعة الحوثي باقتحام وتفتيش عدد من المنازل في الريف الجنوبي لتعز، من بينها منزل **العميد الركن عبدالرحمن الشمساني، قائد اللواء 35 مدرع، في منطقة الأشروح - قدس، ومنزل العقيد عادل الحمادي، رئيس عمليات اللواء 35 مدرع، في منطقة بني حماد، ومنزل العميد جميل عقلان، قائد قوات الأمن الخاصة، في منطقة المكيشة - قدس.**

وتعمل المنظمة على التحقق بصورة مستقلة من ملابسات عمليات الاقتحام، وما إذا كان أصحاب المنازل أو أفراد من أسرهم موجودين فيها وقت المداخلة، وما إذا رافقت عمليات التفتيش مصادرة ممتلكات أو تخريب أو احتجاز لأشخاص.

وتشدد سام على أن **الصفة العسكرية لصاحب المنزل لا تحول المنزل، في حد ذاتها، إلى هدف عسكري.** فالمنزل يظل عيّنًا مدنية ما لم يكن، في الظروف السائدة وقت الواقعة، مستخدمًا بطريقة تسهم إسهامًا فعالًا في العمل العسكري وكان تعطيله أو تدميره يحقق ميزة عسكرية محددة وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، كما لا يجوز استخدام المداخلة أو التفتيش وسيلة للانتقام من أقارب القادة العسكريين أو لمعاقبة أسرهم، ولا يجوز نهب الممتلكات أو تدميرها تعسفًا.

تقارير عن تفجير منازل

تلقت سام معلومات عن **تفجير منزل المواطن إبراهيم المقرمي في منطقة المقاركة**، إضافة إلى تدمير منزل آخر في **مديرية حيفان**.

ولم تتمكن المنظمة حتى وقت إعداد التقرير من استكمال جميع عناصر التحقق في الواقعتين، بما في ذلك التاريخ الدقيق للتدمير، والجهة المنفذة، وطبيعة استخدام المنزلين وقت الواقعة، والأسباب المعلنة أو المفترضة التي استند إليها التدمير.

وتؤكد سام أن المنازل تعد في الأصل أعياناً مدنية، وتظل محمية من الهجوم ما لم تتحول إلى أهداف عسكرية وفق المعايير المحددة في القانون الدولي الإنساني.

وإذا ثبت أن المنازل دمرت لمجرد صلتها بأشخاص ينتمون إلى طرف في النزاع، أو على سبيل العقاب أو الانتقام، ومن دون وجود ضرورة عسكرية مشروعة، فإن ذلك قد يشكل تدميرًا غير مشروع للممتلكات، وقد يثير مسؤولية بموجب القانون الدولي الإنساني بحسب طبيعة النزاع وظروف الواقعة.

وتشير مجمل هذه الوقائع إلى نمط يحتاج إلى فحص أوسع، لا يقتصر على كل حادثة منفردة، بل يمتد إلى ما إذا كانت عمليات القصف والمداهمات والاحتجاز وتدمير الممتلكات في القرى التي امتدت إليها الأعمال القتالية تعكس **سلوكًا متكررًا يؤثر بصورة غير متناسبة على السكان المدنيين ويزيد مخاطر النزوح والانتقام والتفكك الاجتماعي في أرياف تعز**.

الخطر يتجاوز القرى إلى شريان حياة تعز

ترى سام أن خطورة التطورات الجارية في أرياف تعز لا ينبغي تقييمها استنادًا إلى عدد الضحايا المباشرين وحده، إذ إن امتداد العمليات العسكرية إلى هذه الجغرافيا يهدد بإحداث آثار إنسانية أوسع وأكثر استدامة، تمس قدرة السكان على الحركة والوصول إلى الخدمات الأساسية، وتزيد هشاشة المجتمعات المحلية التي تحملت لسنوات تبعات النزاع وإغلاق الطرق.

وتشكّل مناطق التربة والحجرية والمسراخ والطرق الممتدة جنوبًا، إلى جانب جبل حبشي والريف الغربي، جزءًا من شبكة جغرافية مترابطة تعتمد عليها أعداد كبيرة من المدنيين في التنقل بين القرى ومدينة تعز والمحافظة المجاورة، كما تمر عبرها حركة المرضى والمواد الغذائية والأدوية والوقود والسلع والخدمات. وقد ازدادت أهمية هذه الشبكة خلال سنوات إغلاق عدد من المداخل الرئيسية للمدينة، عندما تحولت الطرق الريفية والجبلية البديلة إلى منافذ ضرورية لاستمرار الحياة المدنية.

وقد أظهرت تجربة السنوات الماضية أن القيود على حركة الطرق في تعز لا تبقى مسألة مرتبطة بالتنقل وحده، وإنما تنتقل آثارها سريعًا إلى قطاعات أخرى؛ فتزداد كلفة نقل السلع، ويتعقد وصول المرضى إلى المرافق الصحية، وتراجع قدرة الأسر على الوصول إلى الأسواق والخدمات، وتتأثر حركة المساعدات والأنشطة الاقتصادية المحلية. ومن ثم، فإن تعطيل هذه الطرق في سياق التصعيد الحالي يمكن أن يؤدي إلى آثار إنسانية تراكمية تتجاوز بكثير نطاق المناطق التي تدور فيها المواجهات.

وفي هذا السياق، تحذر سام من **أثر إنساني متسلسل** قد يبدأ بالقصف والخوف والنزوح من القرى، ثم يمتد إلى تعطيل الطرق والممرات، وإضعاف حركة الإمدادات والخدمات، قبل أن ينعكس على مدينة تعز ومحيطها في صورة ارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبة الوصول إلى العلاج والاحتياجات الأساسية، واتساع دائرة السكان المتأثرين بالنزاع. وإذا استمرت هذه الدينامية، فقد تؤدي إلى إعادة إنتاج مستويات من العزلة سبق أن عانى منها سكان تعز خلال سنوات الحصار وإغلاق الطرق.

وترى سام أن هذه المخاطر تستدعي التعامل مع حماية الطرق والممرات المدنية باعتبارها جزءًا أصيلاً من حماية السكان، لا مسألة تُبحث فقط بعد توقف الحركة أو وقوع أزمة إنسانية. ويتطلب ذلك من جميع أطراف النزاع أخذ الأثر المتوقع لعملياتهم على حركة المدنيين والإمدادات والخدمات في الحسبان منذ مرحلة التخطيط للعمليات العسكرية، واتخاذ التدابير الممكنة للحيلولة دون تحول التوسع الميداني إلى أزمة إنسانية أوسع نطاقاً.

نمط يحتاج إلى تحقيق مستقل

تقول سام إن الوقائع التي وثقتها، أو التي لا تزال بصدد استكمال التحقق منها، تكشف عن **تداخل جملة من المخاطر والانتهاكات التي يتعرض لها السكان في أرياف تعز، تشمل القصف بالأسلحة المتفجرة، واستخدام الطائرات المسيّرة، والقتل داخل المنازل، والمداهمات والاحتجاز، وتفتيش المساكن، وتدمير الممتلكات المدنية، بما يضع المدنيين أمام أشكال متعددة ومتزامنة من التعرض للخطر.**

ولا يترتب على وقوع خسائر بين المدنيين، في حد ذاته، استنتاج تلقائي بوقوع جريمة حرب؛ إذ يقتضي التقييم القانوني فحص كل واقعة في ضوء الهدف المقصود، وطبيعة السلاح المستخدم، والمعلومات التي كانت متاحة للقوة المنفذة، والاحتياطات التي اتخذت، ومدى توقع الضرر الواقع على المدنيين مقارنة بالميزة العسكرية المرجوة.

ومع ذلك، فإن القانون الدولي الإنساني يحظر تعمد استهداف المدنيين والأعيان المدنية، كما يحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، ويلزم أطراف النزاع باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب السكان آثار العمليات العسكرية. ويمكن أن يشكل القتل المتعمد لشخص محمي، أو توجيه هجوم متعمد ضد المدنيين، جريمة حرب متى استوفت الواقعة عناصرها القانونية.

وترى سام أن **تكرار هذه الوقائع خلال فترة زمنية محدودة، وتوزعها على مناطق متعددة، يفرض ضرورة تجاوز النظر إليها كحوادث منفصلة فقط؛** إذ ينبغي التحقيق في كل واقعة على حدة، وفي الوقت نفسه فحص ما إذا كان مجموعها يكشف عن نمط أوسع من السلوك يؤثر بصورة منهجية أو متكررة على حماية المدنيين والممتلكات المدنية في المناطق التي يمتد إليها القتال.

المخاطر الاقتصادية والإنسانية المحتملة لإعادة عزل تعز

تحذر سام من أن أي إغلاق واسع أو طويل للطرق التي تربط مدينة تعز بالريف الجنوبي والغربي لن يقتصر أثره على حرية الحركة، بل قد ينتقل سريعًا إلى **الأسعار، وتوافر الغذاء والدواء والوقود والمياه، وقدرة الأسر على الوصول إلى العلاج والأسواق**. ولا تتوافر في المرحلة الراهنة بيانات تسمح بتقدير نسبة محددة لارتفاع الأسعار في حال إغلاق هذه المنافذ، إلا أن المؤشرات السابقة والحالية تظهر أن تعز تدخل أي صدمة جديدة في الإمدادات من موقع شديد الهشاشة.

فقد وثقت هيومن رايتس ووتش أن إغلاق الطرق الرئيسية حول تعز منذ 2015 أجبر المدنيين والبضائع على استخدام طرق جبلية طويلة وخطرة؛ فالرحلة بين مدينة تعز والحبان، التي كانت تستغرق نحو **10 إلى 15 دقيقة، امتدت إلى ما بين ست وثمان ساعات**، بينما تحولت بعض الرحلات التي كانت تستغرق ساعة واحدة إلى رحلات تصل إلى ثماني ساعات. وأشارت المنظمة إلى أن هذه القيود أعاقَت بصورة مباشرة انتقال الأغذية والأدوية والسلع الأساسية والمساعدات الإنسانية. [تقرير هيومن رايتس ووتش عن طرق تعز](#)

وتظهر تجربة المياه بصورة أكثر مباشرة كيف تتحول قيود الحركة وارتفاع كلفة النقل إلى عبء مالي على الأسر. ففي تقريرها لعام 2023 عن الحق في المياه في تعز، وجدت هيومن رايتس ووتش أن سعر نقل نحو **2,000 لتر من المياه بالصهاريج وصل في تعز إلى نحو 25 دولارًا أمريكيًا، مقارنة بنحو 10 إلى 15 دولارًا في عدن**، وربط سكان ارتفاع هذه الكلفة بالتضخم وأسعار الوقود وإغلاق الطرق. ويكشف ذلك أن تعطيل الممرات لا يؤثر في الغذاء وحده، بل يمكن أن يرفع تكلفة خدمات أساسية يعتمد عليها السكان يوميًا. [تقرير هيومن رايتس ووتش عن المياه في تعز](#)

ويكتسب هذا الخطر أهمية أكبر في ظل الوضع الاقتصادي الراهن. فقد أفاد البنك الدولي بأن كلفة سلة الغذاء الدنيا في المناطق الخاضعة للحكومة ارتفعت بحلول يونيو/حزيران 2025 بنسبة **26% مقارنة بالعام السابق**، قبل أن تتراجع لاحقًا مع تحسن سعر الصرف والإجراءات الحكومية. وشدد البنك على أن استمرار انخفاض الأسعار يعتمد، ضمن عوامل أخرى، على **عدم حدوث قيود جديدة على الإمدادات**. كما أشار البنك إلى أن ضعف الطرق وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية في اليمن ينعكسان مباشرة على أسعار الغذاء، ولا سيما في المناطق الريفية. [تقرير البنك الدولي الاقتصادي عن اليمن](#)

ويأتي احتمال تعطل طرق تعز في وقت يعاني فيه السكان أصلًا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي. ووفق أحدث تحليل نشره برنامج الأغذية العالمي في يونيو/حزيران 2026، كان نحو خمسة ملايين شخص، أو 47% من سكان المناطق الخاضعة للحكومة، يواجهون مستويات أزمة أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينهم 1.4 مليون في مستوى الطوارئ، مع توقع ارتفاع النسبة إلى 51% خلال موسم الشح بين يونيو وسبتمبر 2026. وحدد التحليل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وضعف الدخل وتراجع المساعدات ضمن العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية. [برنامج الأغذية العالمي: الأمن الغذائي في مناطق الحكومة - 2026](#)

وتظهر البيانات الخاصة بتعز هشاشة إضافية. ففي تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لعام 2025، كانت أجزاء من المحافظة ضمن المناطق التي سجلت نسبيًا مرتفعة من الأسر ذات الاستهلاك الغذائي الضعيف، كما زُمدت في مديرية المواسط بتعز جيوب من مستويات شديدة من الجوع. وأشار التحليل ذاته إلى أن المحافظات المكتظة، ومنها تعز، تضم نسبة كبيرة من السكان المصنفين ضمن مرحلة الطوارئ الغذائية. [تحليل IPC للأمن الغذائي في اليمن](#)

وبناء على هذه المؤشرات، ترى سام أن الخطر المحتمل لإعادة عزل تعز يمكن أن يتخذ شكل سلسلة اقتصادية وإنسانية مترابطة: إطالة مسافات النقل وارتفاع استهلاك الوقود وكلفته، ثم زيادة تكلفة إدخال الغذاء والمياه والأدوية، وانعكاس ذلك على أسعار التجزئة، بالتزامن مع تراجع القدرة الشرائية للأسر. ومع استمرار الإغلاق، يمكن أن تتأثر إمدادات الأسواق والمرافق الصحية، وأن تضطر الأسر إلى تقليص كمية ونوعية الغذاء، أو تأجيل العلاج، أو الاستدانة وبيع الأصول لتغطية الاحتياجات الأساسية.

ولهذا فإن أثر أي حصار أو تعطيل طويل للمنافذ الحالية لن يبدأ عند نفاد السلع من الأسواق؛ بل يبدأ منذ اللحظة التي تصبح فيها الرحلة أطول وأكثر خطورة وكلفة. وفي مدينة عانت أصلًا سنوات من القيود على الحركة، وفي بيئة يواجه فيها جزء كبير من السكان انعدامًا حادًا للأمن الغذائي، قد تكون أي صدمة جديدة في طرق الإمداد عاملًا مضاعفًا للأزمة، لا مجرد امتداد جغرافي للعمليات العسكرية.

التكليف القانوني: حماية المدنيين والحصار والمسؤولية الجنائية الفردية

تخضع الوقائع محل هذا التقرير لقواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية، وفي مقدمتها **المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977**، الذي انضم إليه اليمن في 17 أبريل/نيسان 1990، فضلاً عن قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي. وتنص المادة 13 من البروتوكول الثاني على تمتع السكان المدنيين بحماية عامة من أخطار العمليات العسكرية، وتحظر استهدافهم أو استخدام أعمال أو تهديدات العنف بقصد بث الرعب بينهم. كما تظل الضمانات الأساسية المتعلقة بالحقوق في الحياة والحرية والأمن الشخصي وحماية الحياة الخاصة والمنزل واجبة بموجب **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، الذي انضم إليه اليمن عام 1987.

وبناءً على ذلك، فإن القصف الذي يصيب قرى مأهولة، والقتل داخل المنازل، والمداهمات والاحتجازات وتدمير الممتلكات، تستلزم تقييماً مستقلاً لكل واقعة وفق قواعد **التمييز والتناسب والاحتياط**. ولا تفقد المنازل أو القرى صفتها المدنية لمجرد انتماء مالكيها أو أحد سكانها إلى القوات المسلحة؛ وإنما يتوقف فقدان الحماية على استخدام العين، في الظروف القائمة وقت الهجوم، استخدامها يجعلها هدفاً عسكرياً. كما أن المادة 28(2)(e) (من **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** تعد تعمد توجيه الهجمات ضد المدنيين في نزاع مسلح غير دولي من جرائم الحرب، بينما يظل التدمير أو الاستيلاء على الممتلكات غير المبرر بضرورة عسكرية خاضعاً للمسائلة متى توافرت عناصر الجريمة.

ويكتسب خطر **الحصار أو إعادة عزل تعز** أهمية قانونية مستقلة. فالحصار ليس محظوراً في ذاته في كل الظروف، لكنه يصبح غير مشروع عندما يُستخدم لتجويع المدنيين أو حرمانهم عمداً من المواد الضرورية لبقائهم، أو عندما تُعرقل المساعدات الإنسانية بما يخالف القانون. وتحظر المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، كما تحظر تدمير أو تعطيل المواد والأعيان الضرورية لبقائهم، فيما تقرر المادة 18 وجوب تنظيم عمليات إغاثة إنسانية ومحايدة عندما يعاني السكان من حرمان شديد من الغذاء أو الإمدادات الطبية. وتؤكد قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي كذلك حظر التجويع ووجوب السماح بمرور الإغاثة الإنسانية وتسهيلها. ولذلك فإن إغلاق طرق تعز أو تعطيلها، إذا اقترن بقصد حرمان المدنيين من الغذاء أو الدواء أو أدى إلى ذلك على نحو متعمد وغير مشروع، قد يثير مسؤولية عن استخدام الحصار أو التجويع كوسيلة من وسائل الحرب.

وتتصل بهذه الوقائع كذلك قواعد **المسؤولية الجنائية الفردية**. فالمادة 25 من نظام روما الأساسي تقرر مسؤولية من يرتكب الجريمة أو يأمر بها أو يحرض عليها أو يساعد في ارتكابها، فيما تقرر المادة 28 مسؤولية القادة والرؤساء إذا ارتكبت قوات خاضعة لسيطرتهم الفعلية جرائم وكانوا يعلمون، أو كان ينبغي لهم أن يعلموا، بها ولم يتخذوا التدابير اللازمة لمنعها أو قمعها أو إحالتها للتحقيق والملاحقة.

ومع أن **اليمن ليس دولة طرفاً في نظام روما الأساسي**، ولم ينعقد حتى الآن اختصاص إقليمي عام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم المرتكبة على أراضيه، فإن أحكام النظام تظل مرجعاً مهماً في تحديد عناصر جرائم الحرب والمسؤولية الفردية، إلى جانب القانون الدولي العرفي والقانون الوطني وأي آليات قضائية أخرى مختصة. وقد أكد مكتب المدعي العام للمحكمة سابقاً أن المحكمة لا تملك اختصاصاً إقليمياً عاقماً على الوضع في اليمن في غياب إحالة من مجلس الأمن أو قبول خاص للاختصاص، مع إمكان انعقاد الاختصاص الشخصي بالنسبة إلى رعايا دول أطراف في حالات محددة.

وعليه، فإن الوقائع الموثقة لا ينبغي تقييمها فقط باعتبارها حوادث منفصلة، وإنما أيضاً من زاوية **تكرار السلوك، وهوية الوحدات المنفذة، وتسلسل الأوامر، ومعرفة القادة بالانتهاكات، وما إذا اتخذت إجراءات لمنعها أو التحقيق فيها**. فثبوت نمط من الهجمات غير المشروعة على المدنيين، أو القتل المتعمد، أو التدمير العقابي للممتلكات، أو استخدام الحرمان من الاحتياجات الأساسية كوسيلة للضغط العسكري، يمكن أن ينقل المسألة من نطاق المخالفات الفردية إلى نطاق المسؤولية الجنائية الأوسع للمنفذين والأمين والقادة الذين يملكون السيطرة الفعلية على القوات.

مطالب سام

تدعو منظمة سام للحقوق والحريات جماعة الحوثي إلى **الوقف الفوري للهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية**، والالتزام الصارم بقواعد التمييز والتناسب والاحتياط في جميع مراحل التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها، بما يضمن تقليل الأضرار الواقعة على السكان إلى أدنى حد ممكن.

كما تطالب بإجراء **تحقيقات مستقلة وفعالة وشفافة** في مقتل **خليل محمد سيف** داخل منزله، وفي الهجمات التي أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين في ثعبات وجبل ضحیح وجبل حبشي والهجر وغيرها من المناطق، وتحديد المسؤولية الفردية عن أي انتهاكات يثبت ارتكابها، وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

وتطالب سام بالكشف الفوري عن مصير ومكان **محمد عبدالسلام ناصر علي، ومحمد أحمد عبده، وهزاع عبدالله ناجي**، وأي أشخاص آخرين جُرموا من حريتهم خلال العمليات الأخيرة، وضمان سلامتهم الجسدية والنفسية، وتمكينهم من التواصل مع أسرهم والحصول على الضمانات القانونية الأساسية.

كما تدعو إلى وقف أي تدمير أو مصادرة أو نهب للمنازل والممتلكات المدنية لا تبرره ضرورة عسكرية مشروعة، وعدم استخدام ممتلكات العسكريين أو أقاربهم أو غيرهم وسيلة للعقاب أو الانتقام، واحترام الحماية المقررة للأعيان المدنية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتدعو سام جميع أطراف النزاع إلى **الحفاظ على الطرق والممرات التي يعتمد عليها المدنيون**، وتجنب تعطيلها ما لم تفرض ذلك ضرورة عسكرية مؤقتة ومحددة، وعدم استخدام الغذاء أو الدواء أو حركة السكان وسيلة للضغط، وضمان مرور المرضى وسيارات الإسعاف والمساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق غير مشروعة.

كما تدعو مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة المعنية باليمن إلى تعزيز الرصد والتوثيق في أرياف تعز الجنوبية والغربية، والتحقق من أنماط الضرر الواقع على المدنيين والأعيان المدنية، ومتابعة أي قيود على الطرق أو حركة السكان قد تقود إلى عزل المدينة أو تقويض وصول سكانها إلى الاحتياجات الأساسية.

إن أرياف تعز الجنوبية والغربية ليست مجرد نطاق جغرافي تدور فيه المواجهات، بل فضاء مدني وشریان أساسي لاستمرار حياة المدينة واتصالها بمحيطها. ومن ثم فإن حماية سكان هذه المناطق ومنازلهم وطرقهم ومصادر رزقهم تمثل جزءًا من حماية سكان تعز جميعًا من أن تتحول العمليات العسكرية إلى وسيلة لإعادة إنتاج العزلة، وتعطيل حركة المدنيين، وتقويض وصولهم إلى الغذاء والعلاج والخدمات الأساسية.



أرياف تعز: المدنيون تحت الهجوم